

## طنا يطالب بتسهيل إجراءات حصول المواطنين على فيزا من سفارات أوروبا وأميركا

طالب النائب محمد العنزي كلا من وزير الخارجية ووزير الداخلية بالعمل على إنهاء التعسف والمعاملة غير اللائقة التي يواجهها المواطنون الراغبون في الحصول على الفيزا من إحدى سفارات دول المجموعة الأوروبية وأميركا فضلا عن التأخير في إعطاء المواعيد للمراجعة دون مراعاة للحالات الخاصة كالمريض والدارسين. وأضاف طنا، رغم أن الكويت كانت سباقة في إعطاء

جميع التسهيلات لرعايا هذه الدول في الحصول على تأشيرة الدخول عند الوصول من دون الاشتراطات التي تفرضها هذه السفارات على مواطنينا، إلا أن هذه المبادرة بل زادت من فرض الإجراءات وشروط من شأنها إذلال وإهانة المواطن الكويتي في سبيل الحصول على تأشيرة دخول أراضيها وهي تعلم يقينا بان المواطن ما يكون ملته بقصد العلاج أو الدراسة أو السياحة ولم يذهب أي كويتي للجوء أو للبحث عن عمل أو التسول في بلدانها. وتابع طنا أن على وزير الخارجية العمل لإنهاء معاناة المواطنين مع هذه السفارات كما عملت على المضي في إجراءاتها الحالية فإنه على وزير الداخلية إلغاء جميع الامتيازات والتسهيلات لرعاياها وتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل وبمفهوم الإجراءات والشروط والرسوم. وقال طنا إن لم تتدخل الحكومة ستكون لنا وقفة جادة معها في المجلس وسنعمل على غل يدنا من خلال تقديم القوانين التي لا تسمح لها بمعاملة رعايا أي دولة لا تعامل جميع المواطنين بالمثل وإلغاء جميع الامتيازات



محمد طنا

## الطاحوس: ما أسباب تنظيم مؤتمرات للوسطية بأميركا وأوروبا؟

وجه النائب أسامة الطاحوس سؤالاً إلى وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية شريدة العوشري بتعلق بالجهات الثلاث التي يشرف عليها وزير الأوقاف وهي الأمانة العامة للأوقاف وبيت الزكاة بالإضافة إلى وزارة الأوقاف وجاء في السؤال: يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي: ما الشركات التي تتعامل معها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في التعاقد على تجديد عدد من المساجد وفرشها، وما قيمة إجمالي المبالغ المصروفة على التجديد؟ ولماذا لا يتم اختيار رئيس بعثة الحج من خارج وزارة الأوقاف؟ وما الأسس التي تقوم عليها الوزارة في اختيار أعضاء



أسامة الطاحوس

## يحتوي على كافة التخصصات والخدمات الطبية والجراحية حماد يقترح إنشاء مستشفى عام في «الأحمدي» خلال 3 سنوات

تقدم النائب سعدون حماد بالاقترح بقانون المرفق بإنشاء مستشفى حكومي بمحافظة الأحمدية ونصت مواد الاقتراح بقانون على الآتي:



سعدون حماد

- مادة أولى: تقوم الحكومة بإنشاء مستشفى عام في محافظة الأحمدية خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون على أن يحتوي المستشفى على كافة التخصصات والخدمات الطبية والجراحية وخدمة المهام التعليمية للأطباء والبحوث الطبية وطلبة كلية الطب في الجامعات الكويتية.
- مادة ثمانية: يخصص المستشفى لعلاج المواطنين في كافة التخصصات والجراحات الطبية على أن يسمح باستقبال الحالات الطارئة والحوادث.
- مادة ثالثة: على وزارة الأشغال العامة تهيئة البنية التحتية لهذا المستشفى مع تخصيص الأرض اللازمة لهذا الغرض على أن تكون خالية من العوائق بعد اختيار موقع جغرافي موحد بالمحافظة لا تقل مساحته عن مائتين وخمسة وعشرين ألف متر مربع.
- مادة رابعة: تخصص ميزانية خاصة لإنجاز هذا المستشفى حتى الانتهاء من إنشائه ويعهد إلى وزارة الأشغال العامة القيام بالإشراف الكامل على إنشاء المستشفى في مراحلها المختلفة حتى الانتهاء منها وتسليمها إلى وزارة الصحة.
- مادة خامسة: للحكومة الاستعانة ببيوت الخبرة الدولية لتصميم المستشفى والإشراف على المواصفات المعمارية والتشغيلية لها خلال مراحل التنفيذ والتأكد من مطابقتها للمعايير العالمية في هذا المجال بإشراف من وزارة الأشغال العامة.
- مادة سادسة: تدرج في الميزانيات العامة السنوية اعتباراً من السنة المالية 2013/2014 للاعتمادات المالية اللازمة لإنشاء المستشفى.

## عسكر يسأل عن أسباب عدم تطبيق الحكومة لقانون زيادة علاوة الأولاد من 50 إلى 75 ديناراً



عسكر العنزي

وجه النائب عسكر العنزي سؤالاً إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبد لله قال في مقدمته لقد وافق المجلس السابق المجلد « مجلس ديسمبر 2012 »، في جلسته بتاريخ 2013/6/12 على الاقتراح بقانون في شأن علاوة الأولاد بزيادة علاوة الأولاد من 50 إلى 75 ديناراً، ورغم مرور نحو شهرين على صدور القانون إلا أنه لم تطبق الحكومة حتى الان في استهانة واضحة بالإرادة الشعبية المتمثلة في إرادة نواب الأمة الذين أقروا القانون بأغلبية كبيرة للتخفيف من معاناة الأسر الكويتية في ظل غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار، وتجاهلت الحكومة تطبيق القانون سالف الذكر بالرغم من أن الأحكام المتتالية للمحكمة الدستورية تؤكد صحة دستورية كل القوانين الصادرة عن مجلس الأمة الذي أبطلته المحكمة لأخطاء في الإجراءات، وأكدت المحكمة صحة كل ما صدر عن المجلس المجلد من قوانين وقرارات تشريعية. وطالب عسكر تزويده بالآتي:

- 1- لماذا لم تلتزم الحكومة بتطبيق قانون زيادة علاوة الأولاد من 50 إلى 75 ديناراً الذي وافق عليه مجلس 2012 المجلد وتم التصويت عليه بالموافقة بأغلبية كبيرة؟ وما أسباب عدم تطبيقه؟
- 2- هل قامت الحكومة بنشر القانون سالف الذكر في الجريدة الرسمية؟ فإن كانت الإجابة بـ « لا » فأرجو إفادتي بالأسباب وأن كانت الإجابة بـ « نعم » فأرجو ذكر رقم وتاريخ العدد المنشور به القانون سالف الذكر؟

## الغازمي: وزير الصحة مطالب بحل لجنة التظلمات وإعطاء الصلاحيات لـ «العليا»



حمدان الغازمي

طالب النائب حمدان الغازمي وزير الصحة الشيخ محمد العبدالله بحل لجنة التظلمات وإعطاء صلاحياتها إلى اللجنة العليا، حيث إن الوزير السابق أصدر قراراً بإنشاء لجنة التظلمات وتعديل لائحة العلاج بالخارج وتم حذف مقابلة المرضى. وقال الغازمي إن اللائحة السابقة تسمح بمقابلة اللجنة العليا ومن حق المواطنين مقابلتها ولا يحق لأي شخص كان حرمان اللجنة من مقابلة اللجنة وحيث أن اللجنة العليا كانت تقوم بإنصاف وتري من هو مستحق إرساله للعلاج بالخارج لذلك نتأمل خيراً بعمالي وزير الصحة الحالي بتعديل القرار الوزاري لتخفيف معاناة المواطنين. وأضاف الغازمي «وردت لي عدة شكاوى وأصبحت لجنة التظلمات تحمل الوزارة عبأ مادياً ولا لها أي تأخير بوجود اللجنة العليا ولا يحق لأعضاء اللجنة العليا التوقيع على اللجان التخصصية حتى ولو كانوا هم رؤساء الأقسام ليخبتوا أن هناك شفافية وعدالة.

## الصانع لتخصيص مكتب في كل وزارة لمعاملات المعاقين

وذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفير مكتب أو أكثر بهذه الأجهزة والمؤسسات لإنجاز معاملات هؤلاء بما يليق بهم وحفظ لكرامتهم وإحساسهم بأنهم في إطار مجتمع متكامل متكافل يشد بعضه بعضاً.



يعقوب الصانع

ما يجعلهم أقل قدرة على أداء أعمالهم بأنفسهم وهو ما يحملهم عبئاً أثقل وحملات أشد، وهم يرون أنهم عاجزون عن العمل أو عن إنجاز معاملاتهم لدى أجهزة الدولة ومؤسساتها وهيئاتها. ولهم علينا فرض وواجب أن تكون لهم نعم العين والسند في إنجاز معاملاتهم وتعميق الشعور لديهم بأن هناك من يحس بمعاناتهم ويحاول تخفيف ألم العجز أو كبر السن أو الإعاقة عنهم، باعتبارهم أبائنا وإخواننا، إلا أن الله أصابهم بما فيهم حكمه يعلمها سبحانه وتعالى، وليس لأحد من ضمان ألا يعجز أو يمرض أو يصاب بأذى. فالقادر كلها بيد الله جل وعلا. وقال في اقتراحه الآتي: نهيب بكل أجهزة الدولة ومؤسساتها التي أن تعطى الأولوية دائماً لذوي الظروف الخاصة من كبار السن والمعاقين

## الخرافي للأذينة: هل تطبق البلدية القانون على مخالفات رخص البناء؟

القانون باتخاذ إجراءات الغلق بالنسبة لهذه المخالفات؟ أرجو أن تكون الإجابة بشفافية مدعمة بالمستندات التي تدل على ذلك؟

بلغ 10 آلاف دينار وأدناها 50 ديناراً عن كل متر زيادة ينشأ بالمخالفة إذا كان محل الإقامة للسكن الخاص والذي يقوم على زيادة الضغط على الاستهلاك المهدي للمياه والكهرباء وشبكات الصرف الصحي. وطالب الخرافي وزير البلدية بضرورة وجود الشفافية من خلال الإجابات، متمنياً منه أن يقوم بتوثيق كل اجابة بالمستندات وكانت الأسئلة كالتالي:

- هل تقوم البلدية بدورها بتنفيذ القانون على المخالفات في رخص البناء الممنوحة أو المساحات المقررة؟ إن كانت الإجابة «بنعم» أرجو موافاتي ببيان كل المخالفات التي تم تحريرها والتي تم التصالح فيها؟
- هل تقوم البلدية بتنفيذ



م.عادل الخرافي

## دعا إلى إنارة طريق مزارع الوفرة وتطوير وإصلاح طريق الشاليهات الجلال يستعجل صيانة طريق الوفرة: مطلوب استحداث شارع للشاحنات

المواطنين والمقيمين. وطالب الجلال وزير الداخلية بضرورة التنسيق مع الجهات المختصة بشأن طريق الوفرة - ميناء عبدالله لعمل حواجز حديدية في الجزيرة الوسطى على امتداد الطريق، وتركيب عدد من الكاميرات على الجانبين.

الشاحنات، موضحاً أن الطريق في حاجة ماسة إلى تواجد أمني وزيادة عدد الدوريات المرورية والأمنية الخابطة والمتحركة التي تكاد تكون منعدمة على هذا الطريق المهمل الذي يعاني أيضاً من استهتار البعض في قيادتهم للسيارات ما يتسبب أيضاً في وقوع حوادث خطيرة، لذلك يجب الحفاظ على أرواح المواطنين وأمنهم وألا نتركهم الطريق المنكوب الذي يئن من كثرة الحوادث، مشيراً إلى أن الإهمال الأمني على ذلك الطريق جعله يستحق لقب طريق الموت. وأوضح الجلال أن طريق الوفرة مليء بالحفر وقلة العلامات الإرشادية، فضلاً عن عدم وجود حواجز فاصلة لطريق الذهاب والعودة على أغلب طول الطريق، لافتاً إلى ضرورة التنسيق بين الأشغال والداخلية وبقية الجهات المعنية بضرورة توسعة وصيانة وإصلاح الطريق ليكون آمناً على حياة قائدي المركبات من

دعا النائب طلال الجلال الحكومة ممثلة في وزارتي الداخلية والأشغال والجهات المعنية الأخرى بضرورة العمل الفوري على صيانة وتوسعة وزيادة التواجد الأمني لطريق الوفرة نظراً لما يشهده هذا الطريق من كثرة الحوادث المرورية المروعة، حيث يخدم هذا الطريق مرتادي منطقة الوفرة الزراعية فأصبح يعاني من ضغط وكثافة بسبب عدم استيعابه للمركب الهائل من السيارات والشاحنات التي تترده، مبيناً أن الطريق يعمل بحارتين فقط ما سبب الكثير من الحوادث التي راح ضحيتها الكثير من الأبرياء، متسائلاً عن أسباب التأخير في صيانة وإصلاح هذا الطريق على الرغم من تناول الموضوع أكثر من مرة وعلى الرغم من كثرة المطالبات بإصلاحه وصيانتته. كما دعا الجلال في تصريح صحافي إلى ضرورة إيجاد حل لكثرة الشاحنات المتواجدة على جانبي الطريق والتي تتسبب في حوادث مرورية مروعة بسبب رعونة قائدي تلك



طلال الجلال

اليوم الافتتاح

معرض التسوق الدولي

كافة مستلزمات العائلة والمدارس

تشكيلة عالمية واسعة تحت سقف واحد

أرض المعارض الدولية - مشرف - صالة 4B